

Distr.: General  
19 April 2022  
Arabic  
Original: English

# مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



فريق استعراض التنفيذ

الدورة الثالثة عشرة

فيينا، 13-17 حزيران/يونيه 2022

البند 4 من جدول الأعمال المؤقت\*

حالة تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

خلاصة وإفية

مذكرة من الأمانة

إضافة

المحتويات

الصفحة

2	.....	ثانياً - خلاصة وإفية
2	.....	الفلبين

\* CAC/COSP/IRG/2022/1



الرجاء إعادة استعمال الورق

090522 090522 V.22-02189 (A)



## ثانياً - خلاصة وإفية

### الفلبين

1- مقدمة: لمحة عامة عن الإطار القانوني والمؤسسي للفلبين في سياق تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة

#### لمكافحة الفساد

وقعت الفلبين اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في 9 كانون الأول/ديسمبر 2003 وصدقت عليها في 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2006.

ونظام الفلبين القانوني هو مزيج بين نظام القانون المدني ونظام القانون العام الأنغلو-سكسوني. ويتبع القانون العام إلى حد كبير مبادئ القانون العام الأنغلو-سكسوني، في حين يتبع القانون الخاص التقاليد المدنية.

ويشمل الإطار القانوني الوطني لمكافحة الفساد ما يلي: الدستور، ومدونة قواعد السلوك والمعايير الأخلاقية للموظفين والعاملين العموميين (القانون الجمهوري رقم 6713)، وقانون إصلاح المشتريات الحكومية (القانون الجمهوري رقم 9184)، وقانون مكافحة الكسب غير المشروع وممارسات الفساد (القانون الجمهوري رقم 3019)، وقانون مكافحة غسل الأموال (القانون الجمهوري رقم 9160، بصيغته المعدلة)، وقانون الإعلان عن المصادرة من أجل مصلحة الدولة لأي ممتلكات يتبين أن الموظف أو العامل الحكومي قد حصل عليها بصورة غير مشروعة (القانون الجمهوري رقم 1379) وقواعد الإجراءات المدنية والقواعد الإجرائية لقضايا المصادرة المدنية وحفظ الموجودات وتجميدها بموجب قانون مكافحة غسل الأموال (المسائل الإدارية 05-11-04-SC).

وتشمل المؤسسات التي تشارك في منع الفساد ومكافحته ما يلي: مكتب نائب الأمين التنفيذي للشؤون القانونية، واللجنة الرئاسية لمكافحة الفساد (وكلاهما تابع لرئاسة الجمهورية)، ومكتب أمين المظالم، ومجلس مكافحة غسل الأموال، والمصرف المركزي (Bangko Sentral ng Pilipinas)، ولجنة مراجعة الحسابات، ومجلس التنسيق المشترك بين الوكالات لمكافحة الكسب غير المشروع، والهيئة الوطنية للاقتصاد والتنمية، واللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالحوكمة الرشيدة، ولجنة الانتخابات، ولجنة الخدمة المدنية.

وتتعاون السلطات الفلبينية المختصة من خلال مختلف الآليات والشبكات. والفلبين عضو في فريق آسيا والمحيط الهادئ المعني بغسل الأموال، ومجموعة إيغومنت لوحدات الاستخبارات المالية، وشبكة آسيا والمحيط الهادئ المشتركة بين الوكالات لاسترداد الموجودات. ويقوم المركز الفلبيني المعني بالجريمة عبر الوطنية بصياغة وتنفيذ إجراءات متسقة بين جميع أجهزة إنفاذ القانون والاستخبارات والوكالات الحكومية الأخرى من أجل منع الجريمة عبر الوطنية ومكافحتها.

### 2- الفصل الثاني: التدابير الوقائية

#### 1-2 ملاحظات على تنفيذ المواد قيد الاستعراض

سياسات وممارسات مكافحة الفساد الوقائية؛ هيئة أو هيئات مكافحة الفساد الوقائية (المادتان 5 و6)

اعتمدت الفلبين عدة سياسات لغرض منع الفساد ومكافحته. وتدرج خطة التنمية الفلبينية 2017-2022، وهي مخطط اقتصادي نموذجي متوسط الأجل، في إطار رؤية "مبيزيون ناتن 2040" (AmBisyon Natin 2040) الطويلة الأجل، ويحدد الفصل 5 منها نقاط عمل محددة ترمي لتحسين الشفافية والنزاهة في الإدارة العامة وتعزيز الإطار الوطني لمكافحة الفساد، بما في ذلك خطة عمل خمسية استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد، اعتمدت في عام 2015. وتتضمن خطة التنمية الفلبينية سياسات مركزة وقطاعية محددة أخرى لمكافحة الفساد،

مثل برنامج إدارة النزاهة، وهو برنامج وطني لمنع الفساد في المؤسسات العامة، وتتضمن الخطة أيضا الالتزامات ذات الصلة المندرجة في خطة العمل الوطنية للشراكات الحكومية المفتوحة.

وتتسق الهيئة الوطنية للتنمية الاقتصادية وترصد، من خلال اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالحوكمة الرشيدة، تنفيذ الفصل 5 من خطة التنمية الفلبينية. وتتابع هذه الهيئة التقدم المحرز عموما في تنفيذ الخطة بغية تعديلها، عند الاقتضاء، أثناء استعراضات منتصف المدة.

ويلزم برنامج إدارة النزاهة الهيئات العامة باستعراض واعتماد التدابير اللازمة للحد من مواطن الضعف تجاه الفساد وابتخاذ دليل برنامج إدارة النزاهة كدليل تسترشد به عند تنفيذ التدابير المعتمدة. وتلزم الهيئات العامة أيضا بإنشاء لجنة لإدارة النزاهة لكي تقوم بإدارة وتوجيه إعداد تدابير النزاهة وإنفاذها. وتشرف على البرنامج لجنته الإدارية، التي يشترك في رئاستها مكتب نائب الأمين التنفيذي للشؤون القانونية ومكتب أمين المظالم.

ويجري بانتظام وضع وتعزيز ممارسات فعالة لمكافحة الفساد. وبالإضافة إلى برنامج إدارة النزاهة، يدير مكتب أمين المظالم أيضا عددا من برامج وأنشطة منع الفساد، مثل التدريب على النزاهة والشفافية والمساءلة في مجال الخدمة العامة؛ والنظام المعزز لإقرار الذمة المالية (أو البيان الإلكتروني للأصول والخصوم والأموال الخاصة)؛ ومنظمة الشباب لتحقيق النزاهة في المؤسسات الدراسية (Campus Integrity Crusaders).

وتُستعرض التشريعات والتدابير الإدارية ذات الصلة في المقام الأول لدى إعداد وتنفيذ استعراضات منتصف المدة لخطة التنمية الفلبينية.

وتشمل الهيئات الرئيسية للوقاية من الفساد لجنة الخدمة المدنية، المكلفة بتعزيز الأخلاق والكفاءة والنزاهة وروح الاستجابة والتقدم والمجاملة في سياق الخدمة المدنية؛ ومكتب أمين المظالم، المكلف دستوريا بكفالة النزاهة في القطاع العام؛ ولجنة مراجعة الحسابات، التي تراجع استخدام الأموال والممتلكات العامة وتوصي بشأن تدابير تعزيز كفاءة وفعالية العمليات الحكومية.

وينشئ الدستور مكتب أمين المظالم، ولجنة مراجعة الحسابات، ولجنة الانتخابات، ولجنة الخدمة المدنية، وينص على استقلال هذه الهيئات واستقلالية ميزانياتها، وكذلك على الإجراءات المحددة لتعيين شاغلي مناصبها وعزلهم. وتتمتع كل هذه الهيئات بما يكفيها من الموارد والموظفين المتخصصين لتنفيذ ولاياتها.

والفلبين عضو في منظمات ومبادرات دولية متعددة تتناول مسائل مكافحة الفساد. وقد أبرم مكتب أمين المظالم وهيئات أخرى اتفاقات وشراكات مع النظراء الأجانب للتعاون على منع الفساد ومكافحته.

*القطاع العام؛ مدونات قواعد سلوك للموظفين العموميين؛ التدابير المتعلقة بالجهاز القضائي وأجهزة النيابة العامة (المواد 7 و8 و11)*

تمثل لجنة الخدمة المدنية الوكالة الحكومية المركزية لشؤون الموظفين، وهي مكلفة بجملة أمور، منها إنشاء الوظائف الدائمة، بما في ذلك عن طريق امتحانات التوظيف والتعيينات، واعتماد تدابير تعزيز الكفاءة والنزاهة في الخدمة المدنية.

ويدير مجلس الوظائف التنفيذية الدائمة برنامجا للتعيينات لغرض اختيار المرشحين المؤهلين للخدمة التنفيذية الدائمة. ويجوز للرئيس، الذي يتولى التعيينات في مناصب الخدمة التنفيذية الدائمة، الاختيار من بين هؤلاء المرشحين المؤهلين. أما إشغال الوظائف التنفيذية غير الدائمة، فهو يجري من خلال المسابقات المفتوحة على أساس الجدارة والأهلية. ويشترط عدم وجود سجل جنائي سابق للمرشحين الذين ينظر في تعيينهم في الوظائف التنفيذية الدائمة وغير الدائمة.

ويجوز إعادة تعيين موظفي الخدمة المدنية في وظائف أخرى بناء على موافقتهم أو وفقا لقواعد الوكالة المعنية وسياساتها الداخلية. وتحدد عملية إعادة التعيين على أساس ما يحكم به رؤساء الوكالات المعنية، مع مراعاة الاحتياجات الوظيفية ورهنا بالقواعد العامة للجنة الخدمة المدنية بشأن إعادة التعيين. ويجوز للوكالات أيضا إجراء عمليات نقل الموظفين التي تأخذ في الاعتبار عوامل مثل مخاطر الفساد. بالإضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من أن القانون الفلبيني لم يحدد المناصب العمومية التي تعتبر معرضة للفساد بصفة خاصة، فإن بعض المناصب الحكومية الرفيعة المستوى التي تخضع لقدر كبير من المساءلة تحكمها قيود أشد صرامة من القيود المفروضة على الموظفين العموميين الآخرين. فعلى سبيل المثال، ينص الدستور على أن يرشح رئيس الدولة ويعين، بموافقة لجنة التعيينات، رؤساء الإدارات التنفيذية، والسفراء، وغيرهم من الوزراء العموميين والقناصل، أو ضباط القوات المسلحة من رتب مقدم أو عقيد بحري، وغيرهم من الضباط الذين تتاطب به تعييناتهم؛ ولجنة التعيينات هي هيئة مستقلة قائمة بذاتها وتمتيزه عن الهيئة التشريعية، وإن اقتصر عضويتها على أعضاء مجلس الشيوخ (المادة السابعة، الفرع 16).

وتقدم لجنة الخدمة المدنية لموظفي الخدمة المدنية برامج تدريبية غير إلزامية تعنى بمواضيع مكافحة الفساد، مثل برنامج قيم الخدمة العامة وبرنامج القيادة الأخلاقية. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن لموظفي الخدمة المدنية تلقي التدريب الذي يقدمه مكتب أمين المظالم. وهناك بعض الوظائف، ولا سيما الوظائف التنفيذية الدائمة، التي قد تستلزم من الموظفين العموميين متابعة دورات محددة في مجال الأخلاقيات.

ويحدد كل من الدستور وقانون الانتخابات الجامع في الفلبين وقانون الحكم المحلي معايير الأهلية وعدم الأهلية للانتخاب للمناصب العامة. وتتص المادة 12 من قانون الانتخابات الجامع على أن أي شخص أصدر بحقه حكم نهائي، يشمل في جملة أمور، الحكم بالسجن لمدة تتجاوز 18 شهرا أو حكما يتعلق بارتكاب فعل شائن أخلاقيا، يفقد أهليته للترشيح أو لشغل أي منصب، ما لم يكن ذلك الشخص قد منح عفواً من السلطة العامة أو عفوا عاما.

بالإضافة إلى ذلك، يتضمن قانون الانتخابات الجامع قواعد محددة بشأن المساهمات المسموح تقديمها للمرشحين والأحزاب السياسية (المادتان 94-95) ويقضي بأن يقدم المرشحون ويكشفوا البيانات والسجلات المتعلقة بالتمويل الانتخابي في فترات الحملات الانتخابية والفترات غير الانتخابية على السواء (المواد 105-112). وتحظر التبرعات التي يجهل مصدرها (المادة 98). وتضطلع لجنة الانتخابات بإنفاذ تلك القواعد.

ويتضمن كل من الدستور ومدونة قواعد السلوك والمعايير الأخلاقية للموظفين والعاملين العموميين أحكاما بشأن النزاهة والشفافية ومنع تضارب المصالح. وتتص مدونة قواعد السلوك وقواعد ولوائح تطبيقها على تعريف تضارب المصالح، وواجب الموظفين والعاملين العموميين بأن يعلنوا دوريا عن مصالحهم التجارية والمالية في بيانات الأصول والخصوم وأموالهم الخاصة، وتتصان أيضا على واجب التجريد أو الاستقالة إذا جاز أن تؤدي مصالحهم المالية أو التجارية إلى تضارب في المصالح (المادة 9 من مدونة قواعد السلوك والمعايير الأخلاقية للموظفين والعاملين العموميين). وبالإضافة إلى ذلك، يحدد قانون مكافحة الكسب غير المشروع وممارسات الفساد فئات معينة من حالات تضارب المصالح باعتبارها مخالفة للقانون. وهناك بعض الأنشطة الخارجية التي يقوم بها الموظفون العموميون التي قد تتعارض مع مهامهم الرسمية، وإذا لم تمثل تلك الأنشطة مصالح تجارية أو مالية، كالأنشطة التي تنطوي على المحسوبية مثلا، فإنها تخضع لأنظمة أخرى، كالقانون الإداري (الأمر التنفيذي رقم 292) وقانون الحكم المحلي. وفي حين لا يوجد إجراء محدد للإبلاغ عن تضاربات المصالح ومعالجتها عند نشوئها، فقد اعتمدت الهيئات الحكومية آليات لتيسير هذا الإبلاغ.

وتحظر المادة السابعة من الدستور على موظفين عموميين مذكورين فيها ممارسة عمل ثانوي. وهناك موظفون عموميون آخرون يجوز لهم ممارسة عمل ثانوي بشرط أن يستوفوا متطلبات مدونة قواعد السلوك والمعايير الأخلاقية للموظفين والعاملين العموميين ومقتضيات قانون مكافحة الكسب غير المشروع وممارسات الفساد.

وبينما لا يوجد في الفلبين إطار قانوني شامل فيما يتعلق بالإبلاغ عن الأنشطة غير المشروعة في القطاع العام، مازال عدد من مشاريع القوانين ذات الصلة معروضا على الكونغرس، ويمثل تشريع قانون حماية المبلغين عن الأنشطة غير المشروعة إحدى الأولويات التشريعية التي يتوخاها الرئيس. ويجوز للموظفين العموميين في الوقت الحاضر الإبلاغ عن أفعال الفساد من خلال مختلف القنوات المتاحة استخدامها لعموم الناس.

وإلى جانب الالتزام بمدونة قواعد السلوك والمعايير الأخلاقية للموظفين والعاملين العموميين، يتعين على الموظفين العاملين في مختلف المؤسسات الحكومية، وفي الكونغرس والقضاء ومكتب أمين المظالم التقيد بمدونات قواعد سلوكية مخصصة تتضمن قواعد وسياسات أخلاقية مفصلة، وهي تشمل مدونة قواعد السلوك القضائي الجديدة لسلطة الفلبين القضائية، ومدونة قواعد سلوك موظفي المحاكم، ومدونة قواعد سلوك المدعين العامين، ومدونة قواعد السلوك لموظفي دعم دوائر الادعاء العام، ومعايير السلوك لكبار مسؤولي وموظفي مكتب أمين المظالم. وفيما يخص أعضاء الكونغرس، تتمتع لجان الأخلاقيات والامتيازات في كل من مجلسي الشيوخ والنواب بالولاية القضائية على جميع المسائل المتعلقة بسلوكهم وحقوقهم وامتيازاتهم وسلامتهم وكرامتهم ونزاهتهم وسمعتهم.

وتنص القاعدة 11 من مدونة قواعد السلوك والمعايير الأخلاقية للموظفين والعاملين العموميين على فرض عقوبات على انتهاك أحكام المدونة، بما في ذلك الفصل من المنصب العام. وتستكمل المدونة بقوانين أخرى منفذة لهذه الالتزامات، مثل القانون الإداري (الأمر التنفيذي رقم 292، الكتاب الخامس، الباب أولاً-ألف، الفصل 7، المادة 46)، الذي ينص على الأسس المحددة لاتخاذ إجراء تأديبي.

وينص الدستور على استقلال المحكمة العليا ويشرح إجراء تعيين قضاة المحكمة وعزلهم (المادة الثامنة). وفيما يتعلق بالمحاكم الدنيا، مثل محكمة الاستئناف ومحكمة سانديغانبايان (محكمة مكافحة الكسب غير المشروع) ومحكمة الاستئناف الضريبي، فإن الأحكام المتصلة باستقلالها وتعيين قضاتها ترد في القوانين التمكينية ذات الصلة وقوانين أخرى.

وتوفر أكاديمية الفلبين القضائية التدريب للقضاة، بما في ذلك التدريب على الأخلاقيات القضائية.

وهناك مدونات لقواعد السلوك والآليات التأديبية المنطبقة على أعضاء السلطة القضائية. وبالإضافة إلى ذلك، يخضع موظفو وعاملو السلطة القضائية لقانون إصلاح المشتريات الحكومية ومدونة قواعد السلوك والمعايير الأخلاقية للموظفين والعاملين العموميين، وهم ملزمون بتقديم بيانات دورية عن الأصول والخصوم والأموال الخاصة بهم. وتحدد الصيغة المعدلة لقواعد المحاكم أسس التنحية أو الطرد، الإلزامية منها والتقديرية (المادة 1، القاعدة 137).

وتمارس مهام الادعاء العام من قبل دائرة الادعاء العام الوطنية التابعة لوزارة العدل، المنشأة بموجب قانون دائرة الادعاء العام (القانون الجمهوري رقم 10071)، ومكتب أمين المظالم.

ويلتزم الموظفون والعاملون في هيئتي الادعاء بأحكام مدونة قواعد السلوك والمعايير الأخلاقية للموظفين والعاملين العموميين، وذلك بالإضافة إلى التزامهم بقواعد النزاهة الخاصة بهيئاتهم (مثل مدونة قواعد سلوك المدعين العامين ومدونة قواعد السلوك لموظفي دعم دائرة الادعاء العام لدى دائرة الادعاء العام الوطنية) ومدونات مهنة المحاماة (مدونة المسؤولية المهنية).

#### *المشتريات العمومية وإدارة الأموال العمومية (المادة 9)*

المشتريات العمومية في الفلبين هي عمليات لامركزية وتلزم جميع الجهات المشتريّة باتباع الإطار القانوني الموحد المنشأ بموجب قانون إصلاح المشتريات الحكومية وقواعد ولوائح التطبيق المنقحة لعام 2016 الخاصة بهذا القانون. ومجلس سياسة المشتريات الحكومية هو الهيئة المركزية المسؤولة عن وضع سياسات المشتريات، وهو يصدر

السياسات والقواعد والأنظمة ذات الصلة ويعدل قواعد ولوائح التطبيق عند الاقتضاء (المادة 63 من قانون إصلاح المشتريات الحكومية وقواعد ولوائح التطبيق).

ويُلزم كل من الجهات المشتريّة والموردين والمقاولين والموزعين والاستشاريين باستخدام نظام الحكومة الفلبينية للاشتراء الإلكتروني، وهو منصة الكترونية تتضمن إعلانات ووثائق المناقصات ومعلومات عن إرساء العقود.

والجهات المشتريّة ملزمة بإنشاء لجان للطلبات والترسية، وتستعرض هذه اللجان العطاءات وتقدم توصيات إلى رئيس الجهة المشتريّة لاتخاذ قرار بشأن الاختيار. ويجوز لمقدمي العروض غير الفائزين أن يطلبوا من لجنة العطاءات والترسية إعادة النظر في قرارها. وإذا رفض الطلب، يمكن تقديم احتجاج إلى رئيس الجهة المشتريّة. وقرار الرئيس نهائي ولكن يجوز الطعن فيه أمام القضاء (المادة 58-1 من قواعد ولوائح التطبيق).

ويتبع موظفو وعاملو المشتريات العموميون مدونة قواعد السلوك والمعايير الأخلاقية للموظفين والعاملين العموميين. ويجوز استبعاد الموردين من عملية الشراء في حال عدم تقيدهم بشروط إعلانات ضمان العطاء أو إذا تبين انتهاكهم قوانين المنافسة، وذلك وفقا للمبادئ التوجيهية التي ينص عليها القرار رقم 40-2017 الصادر عن مجلس سياسة المشتريات الحكومية.

وتتطلع لجنة مراجعة الحسابات بمراجعة عمليات الشراء، بما في ذلك مراجعة الأداء والامتثال، على نحو ما تنص عليه مدونة حكومة الفلبين الخاصة بمراجعة الحسابات (المرسوم الرئاسي رقم 1445).

وتقدم وزارة الميزانية والإدارة إلى رئيس الدولة الميزانية الوطنية المقترحة، ويقدمها الرئيس بدوره إلى الكونغرس. ويستعرض مجلسا الكونغرس الميزانية المقترحة بصورة مستقلة ويعتمدها بعد إجراء استعراض مشترك في إطار لجنة مؤتمر مؤلفة من المجلسين. وتجرى أثناء عملية إعداد الميزانية مشاورات مع مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني.

وتنشر الوزارة تقارير المساءلة في إطار الميزانية، بما في ذلك تقارير منتصف السنة ونهايتها. وتنتشر الوكالات أيضا تقارير الميزانية والمساءلة المالية على مواقعها على الأنترنت.

وقد وضعت الوزارة أيضا المبادئ التوجيهية الوطنية بشأن نظم المراقبة الداخلية (توجيهات إلى رؤساء الوكالات بشأن الضوابط الداخلية) ودليل الحكومة الفلبينية بشأن المراجعة الداخلية للحسابات (توجيهات بشأن إقامة مراجعة داخلية للحسابات) في القطاع العام.

بالإضافة إلى ذلك، تقضي لجنة مراجعة الحسابات باعتماد معايير الفلبين المحاسبية للقطاع العام، التي تستند إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وتوفر توجيهات بشأن إدارة المخاطر الداخلية ومسائل مراجعة الحسابات عن طريق إطار الفلبين للمراجعة الداخلية لحسابات القطاع العام وإطار الفلبين للضوابط الداخلية في القطاع العام.

وينشئ قانون الفلبين الخاص بالمحفوظات الوطنية (القانون الجمهوري رقم 9470) جهاز تنظيم وإدارة السجلات الحكومية، بما في ذلك السجلات المتصلة بالمشتريات العمومية والمالية العمومية، وينص على عقوبات جنائية ضد أي شخص يقوم، عمدا أو إهمالا، بالحاق الضرر بسجل عام أو التصرف فيه أو إتلافه، باستثناء ما يسمح به وفقا لأحكام القانون (المادة 41). وبالإضافة إلى ذلك، يجرم قانون العقوبات المنقح تزوير دفاتر المحاسبة أو السجلات أو البيانات المالية أو غيرها من المستندات الحكومية الرسمية (المادتان 171-172).

*إبلاغ الناس؛ مشاركة المجتمع (المادتان 10 و13)*

يكرس الدستور (المادة الثانية، الفرع 28) الحق في الحصول على المعلومات بشأن المسائل ذات الاهتمام العام. وبموجب مدونة قواعد السلوك والمعايير الأخلاقية للموظفين والعاملين العموميين، يُلزم جميع الموظفين

والعاملين العموميين بإتاحة الوثائق للجمهور (المادة 5)، كما أن القاعدة الرابعة من قواعد ولوائح تطبيق مدونة قواعد السلوك والمعايير الأخلاقية للموظفين والعاملين العموميين تقضي بأن يضع رؤساء الهيئات تدابير لضمان وصول الجمهور إلى المعلومات (الفرع 2) وتذكر بصفة خاصة فئات محددة من المعلومات التي تستثنى من الكشف عنها (الفرع 3).

وتماشيا مع ذلك، يقتضي القانون الإداري من رؤساء الهيئات إعداد التقارير وتقديمها إلى الرئيس. وتودع هذه التقارير لدى محفوظات الفلبين الوطنية وتتاح لكي يفحصها الجمهور، وذلك وفقا للأحكام التي يقضي بها قانون الفلبين الخاص بالمشرفات الوطنية وقواعد ولوائح تطبيقه. وعلاوة على ذلك، يقضي قانون الاعتمادات العام بأن تحتفظ المواقع الشبكية التابعة للوكالات الحكومية بأختام للشفافية كدليل على أن المعلومات ذات الصلة بالوكالة المعنية تتاح لاطلاع الجمهور (المادة 93).

وإضافة إلى ذلك، فإن الأمر التنفيذي رقم 2 (2016) بشأن حرية المعلومات يضع قواعد مفصلة بشأن إجراء الوصول إلى المعلومات والاستثناءات الصريحة من ذلك، ويتطلب من الكيانات التنفيذية وضع أدلة لحرية المعلومات وتعيين موظفين مسؤولين عن معالجة طلبات الحصول على المعلومات. وهناك في الوقت الحاضر مشروع قانون بشأن حرية المعلومات معروض على الكونغرس، ويمثل سن قانون بشأن حرية المعلومات إحدى الأولويات التشريعية لرئيس الدولة.

وقد اعتمدت الفلبين عددا من التدابير الإدارية والتشريعية لتبسيط الأعباء التنظيمية والحد من البيروقراطية، بما في ذلك قانون مكافحة الروتين لعام 2007 (القانون الجمهوري رقم 9485). وتعزينا لهذه التدابير، أصدرت الفلبين قانون تسهيل إنجاز الأعمال وكفاءة تقديم الخدمات الحكومية (القانون الجمهوري رقم 11032)، المعدل للقانون الجمهوري رقم 9485، وهو ينشئ أيضا هيئة مكافحة تعقيدات الروتين، والمجلس الاستشاري لتسهيل إنجاز الأعمال ومكافحة تعقيدات الروتين.

وبينما تنشر لجنة مراجعة الحسابات على موقعها الشبكي ملاحظات وتوصيات بشأن كل هيئة خاضعة لمراجعة الحسابات، بما في ذلك أي انتهاكات مكتشفة للقوانين، إلا أنه لا يوجد نهج نظامي تتبعه سلطات مكافحة الفساد الأخرى لنشر تقارير دورية عن مخاطر الفساد. وتجري الهيئة الوطنية للتنمية الاقتصادية، إذا رأيت ضرورة لذلك، ومن خلال اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالحوكمة الرشيدة، استعراضا ورسدا للتقارير التي تعدها الكيانات الحكومية عن مخاطر الفساد لكي تنتظر فيها أمانة التخطيط الشامل لخطة التنمية الفلبينية.

وتشجع الفلبين مشاركة ممثلين من خارج القطاع العام في عمليات صنع القرار، بما في ذلك عن طريق منح منظمات المجتمع المدني فرصة الدخول في عضوية هيئات الرقابة أو تمثيلها في تلك الهيئات، وإجراء مشاورات أو حوارات منتظمة معها. ومن الأمثلة على ذلك اللجنة الإدارية لبرنامج إدارة النزاهة، التي تضم ممثلين عن منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية المشاركة في أنشطة الدعوة والمبادرات المتعلقة بمكافحة الفساد؛ وقانون إصلاح المشتريات الحكومية، الذي يلزم بوجود مراقبين من المنظمات غير الحكومية لدى لجان العطاءات والترسية التابعة للجهات المشتريّة (المادة 13).

وبالمثل، أجريت مشاورات عامة واسعة النطاق و مشاورات مع أصحاب المصلحة المتعددين، وذلك من خلال عقد حوارات وحلقات عمل إقليمية في سياق إعداد خطة العمل الوطنية لشراكة الحكومة المفتوحة للفترة 2017-2019.

وقد اعد برنامج تعليمي عن مكافحة الفساد في إطار شراكة بين مكتب أمين المظالم ووزارة التعليم، وأدمج البرنامج في المناهج الدراسية للتعليم الثانوي والعالي.

ويمكن لأفراد الجمهور الإبلاغ عن أعمال الفساد لدى مكتب أمين المظالم، ومركز شكاوى المواطنين 8888 ومراكز الاتصال المماثلة الأخرى. ويمكن تقديم البلاغات، بما في ذلك الإبلاغ دون الإفصاح عن الهوية، بواسطة الهاتف وخدمة الرسائل القصيرة والبريد الإلكتروني والبريد العادي.

#### القطاع الخاص (المادة 12)

يندرج قانون الشركات الفلبيني ضمن الأطر القانونية الرئيسية لمنع الفساد في القطاع الخاص، وهو يتضمن أحكاماً بشأن تسجيل الشركات وواجبها في الامتثال للقواعد المنطبقة على إدارة الشركات وكذلك تجاه متطلبات التقارير السنوية. كما تضطلع لجنة الأوراق المالية والبورصة بتسجيل الشركات، وتحفظ بسجل عام للشركات. ولم تتوفر في وقت الزيارة القطرية معلومات عن هويات مديري الشركات ومالكها المنتعنين.

بالإضافة إلى ذلك، أصدرت لجنة الأوراق المالية والبورصة صيغة منقحة لمدونة إدارة الشركات ومدونة إدارة الشركات المدرجة في البورصة.

ويعمل قانون تسهيل إنجاز الأعمال على تبسيط نظام تصاريح وترخيص الأعمال التجارية من خلال عدد من التدابير.

وتحظر المادة 7 من مدونة قواعد السلوك والمعايير الأخلاقية للموظفين والعاملين العموميين على الموظفين والعاملين العموميين السابقين الانخراط في أنشطة معينة، وتحظر أيضاً أن تكون لهم في القطاع الخاص مصالح تتعلق بوظائفهم الرسمية السابقة، وذلك لمدة سنة واحدة.

وتشمل تدابير تيسير الإبلاغ عن المخالفات في القطاع الخاص توصية ترد في مدونة إدارة الشركات المدرجة في البورصة، بالإضافة إلى العقوبات التي تفرضها المادة 179 من قانون الشركات على ارتكاب أفعال انتقامية ضد المبلغين عن المخالفات. وتنص قوانين أخرى على توفير الحماية القانونية والحوافز للمبلغين عن سلوك التكتل الاحتكاري والتهرب الضريبي (مثل قانون الإصلاح الضريبي (القانون الجمهوري رقم 8424)).

وينص القانون الوطني لضريبة الدخل (القانون الجمهوري رقم 8424، بصيغته المعدلة)، المنشأ بموجب قانون الإصلاح الضريبي، على تجريم التزوير المتعمد لأي تقرير أو بيان أو تصديق على بيانات مالية يتضمن تحريفاً أساسياً للوقائع أو إغفالات تتعلق بالمعاملات والدخل الخاضع للضريبة والخصوم والإعفاءات (المادة 257).

وتحظر الفقرتان ألف-1 (ب) و(ج) من المادة 34 من قانون الإصلاح الضريبي خصم أي من مدفوعات الفساد أو المدفوعات التي لا يمكن إثباتها من الدخل الخاضع للضريبة. بالإضافة إلى ذلك، يتعين على موظفي دوائر ضريبة الدخل إبلاغ مفوضية ضريبة الدخل عن أي انتهاكات للقوانين يكشف عنها بغية إحالتها إلى أجهزة إنفاذ القانون، عند الاقتضاء.

#### تدابير منع غسل الأموال (المادة 14)

يتألف الإطار القانوني لمكافحة غسل الأموال بشكل أساسي من قانون مكافحة غسل الأموال، وقواعد ولوائح تطبيقه المنقحة، وأنظمة مكافحة غسل الأموال الصادرة عن الهيئات الرقابية والسلطات الحكومية المختصة. ويتطلب هذا الإطار من "الأشخاص المشمولين" تنفيذ تدابير وقائية، مثل تحديد هوية الزبائن، وتوخي الحرص الواجب بشأنهم، وحفظ السجلات، والإبلاغ عن المعاملات المشبوهة (المادة 9 من قانون مكافحة غسل الأموال).



ولا يشمل التعريف سمسرة العقارات<sup>(1)</sup>، إلا أن هناك تدابير مؤقتة للتصدي لمخاطر غسل الأموال في القطاع العقاري، وهي تعتبر تدابير دنيا. على سبيل المثال، تقضي المادة 7 (12) من قانون مكافحة غسل الأموال بأن تقدم هيئة سجلات صكوك نقل ملكية الأراضي إلى مجلس مكافحة غسل الأموال تقارير عن جميع المعاملات العقارية التي تتجاوز قيمتها 500 000 بيزو فليبيي.

وقد أجرت الفلبين تقييمات وطنية للمخاطر في عامي 2015 و2017 وخضعت في عامي 2003 و2008 لتقييمات متبادلة في إطار فريق آسيا والمحيط الهادئ المعني بغسل الأموال. واعتمدت الفلبين في تشرين الثاني/نوفمبر 2018 استراتيجية وطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وذلك بموجب الأمر التنفيذي رقم 68 (2018) الصادر عن رئاسة الدولة.

وتوخيا لتعزيز التعاون على الصعيدين الوطني والدولي، وقعت هيئات الرقابة (وخصوصا مجلس مكافحة غسل الأموال، والمصرف المركزي، ولجنة الأوراق المالية والبورصة) اتفاقات للتعاون مع نظرائها المحليين والأجانب. وهناك أيضا لجنة وطنية لتنسيق إنفاذ القانون ولجنة وطنية لتنسيق مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ويؤذن بالتعاون وتبادل المعلومات على الصعيدين الوطني والدولي لكل من مجلس مكافحة غسل الأموال (وفقا للمادة 2 والفقرة 8 من المادة 7 من قانون مكافحة غسل الأموال) وهيئات الرقابة (وخصوصا المصرف المركزي ولجنة التأمين ولجنة الأوراق المالية والبورصة).

وبموجب قواعد المصرف المركزي، يجب الإعلان عند الوصول إلى البلد أو مغادرته عن جميع المبالغ النقدية التي تزيد قيمتها عن 50 000 بيزو فليبيي، وكذلك الإعلان عن العملات الأجنبية والصكوك النقدية لحاملها المقومة بالعملات الأجنبية والتي تتجاوز قيمتها 10 000 دولار من دولارات الولايات المتحدة. ويعاقب على الإعلانات الكاذبة و/أو عدم الإعلان بالغرامة أو السجن أو كليهما (تعميم المصرف المركزي رقم 308).

وتحدد القاعدة 9-ألف من قواعد ولوائح التطبيق المنقحة متطلبات إجراء التحويلات البرقية أو المالية المحلية وعبر الحدود والرسائل ذات الصلة. ويتعين أن تُرفق التحويلات التي تبلغ قيمتها أو تتجاوز 10 000 دولار من دولارات الولايات المتحدة، أو ما يعادلها بالعملة الأجنبية، بالمعلومات اللازمة عن مصدر التحويل والمستفيد منه. وفي غياب ذلك، يجب على المؤسسة المستفيدة طلب معلومات إضافية من المؤسسة المصدرة أو الوسيطة. ويجب الاحتفاظ بالمعلومات والسجلات وتخزينها لمدة خمس سنوات اعتبارا من تاريخ المعاملة (القاعدة 9ب-1).

## 2-2 التجارب الناجحة والممارسات الجيدة

- سن وإصدار تدابير تشريعية وإدارية ومؤسسية لتبسيط الأعباء التنظيمية والحد من البيروقراطية، بما في ذلك قانون مكافحة تعقيدات الروتين (المادة 10 ب)).

## 3-2 التحديّات التي تواجه التنفيذ

توصى الفلبين بما يلي:

- مواصلة تنفيذ استراتيجيات مكافحة الفساد وتعزيز التدابير الرامية إلى رصد تنفيذ تلك الاستراتيجيات وتقييمها بفعالية؛ وكذلك رصد التنسيق بين الوكالات في سياق تنفيذ ومراقبة استراتيجيات منع الفساد، بغية تجنب ازدواجية الجهود وتجزئتها (الفقرة 1 من المادة 5).

(1) حدث تطور بعد الزيارة القطرية، وأفادت سلطات الفلبين بأنه تم إدخال تعديلات على قانون مكافحة غسل الأموال، عن طريق سن قانون لمواصلة تعزيز قانون مكافحة غسل الأموال" (القانون الجمهوري رقم 11521) في كانون الثاني/يناير 2021، وذلك توخيا لجملة أمور منها تعديل تعريف "الشخصيات المشمولة، الطبيعية منها أو الاعتبارية" لإدراج المقاولين والسماسرة العقاريين.

- النظر فيما يلي: (أ) اعتماد قواعد وسياسات واضحة لتعريف المناصب العمومية التي تعتبر معرضة للفساد بشكل خاص والنص على تناوب الأشخاص الذين يشغلونها؛ (ب) استحداث تدريب إلزامي وشامل في مجال مكافحة الفساد لموظفي الخدمة المدنية (الفقرة 1 من المادة 7).
- السعي إلى مواصلة اتخاذ التدابير لتدعيم منع تضارب المصالح في القطاع العام، عن طريق توسيع تعريف تضارب المصالح لكي يشمل طائفة أوسع من المصالح عوضاً عن الاقتصار على المصالح التجارية والمالية، وإرساء إجراءات واضحة للإبلاغ عن أي تضارب للمصالح ومعالجته عند وقوعه (الفقرة 4 من المادة 7، والفقرة 5 من المادة 8).
- النظر في اعتماد تدابير تشريعية وإدارية شاملة لتيسير الإبلاغ الذي يقوم به الموظفون العموميون عن الفساد وحمايتهم من الانتقام حماية فعالة، بما في ذلك اعتماد وتنفيذ قانون لحماية المبلغين (الفقرة 4 من المادة 8).
- اتخاذ خطوات لتعزيز نظام المشتريات العمومية عن طريق ما يلي: (أ) النظر في اعتماد قواعد إضافية لموظفي المشتريات بشأن الكشف عن تضارب المصالح ومعالجته؛ (ب) توسيع نطاق الأسس المبررة لاستبعاد مقدمي العطاءات الذين يتبين تورطهم سابقاً في ممارسات الفساد؛ (ج) إرساء آلية مستقلة وفعالة للطعن في قرارات الشراء (الفقرة 1 من المادة 9).
- اعتماد إطار تشريعي ومؤسسي شامل ينظم بالتفصيل إجراءات الحصول على المعلومات التي تحتفظ بها الهيئات العمومية بما لا يقتصر على نطاق الإدارات التنفيذية (الأمر التنفيذي رقم 2)، وبما يشمل الهيئات التشريعية والقضائية والدستورية، فضلاً عن مقاولي تقديم الخدمات العامة المتعاقدين في إطار المعاملات الحكومية (المادة 10(أ)).
- ضمان قيام السلطات المعنية بمكافحة الفساد بإعداد ونشر تقارير دورية عن مخاطر الفساد (المادة 10(ج)).
- مواصلة اعتماد تدابير تحسين الشفافية وتعزيز إمكانية حصول الجمهور على المعلومات بشأن ملكية الشركات وإدارتها (الفقرة 2(ج) من المادة 12).
- النظر في إدراج السماسرة العقاريين في تعريف "الشخصيات المشمولة" (الفقرة 1(أ) من المادة 14)<sup>(2)</sup>.
- النظر في إلغاء عتبة 10 000 دولار أو أكثر من دولارات الولايات المتحدة فيما يخص التحويلات الإلكترونية التي يلزم إرفاقها بالمعلومات المطلوبة عن مصدر التحويل والمستفيد منه (الفقرة 3 من المادة 14).

#### 4-2 الاحتياجات من المساعدة التقنية، التي حُدِّت من أجل تحسين تنفيذ الاتفاقية

- بناء المؤسسات (المواد 5 و8 و12)
- بناء القدرات (المواد 5 و8 و12)
- البحوث وجمع البيانات وتحليلها (المادتان 5 و12)
- تيسير التعاون الدولي مع البلدان الأخرى (المادتان 5 و8)

(2) المرجع نفسه.

## 3- الفصل الخامس: استرداد الموجودات

## 1-3 ملاحظات على تنفيذ المواد قيد الاستعراض

حكم عام؛ التعاون الخاص؛ الاتفاقات والترتيبات الثنائية والمتعددة الأطراف (المواد 51 و56 و59)

تستند استجابة الفلبين لطلبات استرداد الموجودات في المقام الأول إلى قانون مكافحة غسل الأموال، ومعاهدات تبادل المساعدة القانونية، وكذلك إلى مبدأ المعاملة بالمثل فيما يخص الطلبات غير المستندة إلى معاهدات. ويجوز أيضا أن تعتبر الاتفاقية الأساس القانوني للمساعدة القانونية المتبادلة؛

ويؤذن بتبادل المعلومات التلقائي بموجب كل من المعاهدات القائمة بشأن تبادل المساعدة القانونية، واتفاقات التعاون والتشريعات القائمة، بما في ذلك قواعد ولوائح مجلس مكافحة غسل الأموال، والمصرف المركزي، ولجنة الأوراق المالية والبورصة، ومكتب أمين المظالم، ومكتب المحامي العام.

والفلبين طرف في تسع معاهدات ثنائية للمساعدة القانونية المتبادلة وفي معاهدة تبادل المساعدة القانونية في المسائل الجنائية بين أعضاء رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

ولم ترفض الفلبين رسمياً أي طلب للمساعدة على استرداد الموجودات.

منع وكشف إحالة العائدات المتأتية من الجريمة؛ وحدة الاستخبارات المالية (المادتان 52 و58)

تنص المادة 9 من قانون مكافحة غسل الأموال على متطلبات تحديد هوية الزبون وحفظ السجلات والإبلاغ عن المعاملات المشبوهة. ويلزم بتحديد هوية المالك المنتقع بصرف النظر عن قيمة الحساب (القاعدة 9-ألف-1 (ب) و(هـ) من قواعد ولوائح التطبيق المنقحة).

وفيما يتعلق بالشخصيات المشمولة (الأعمال والمهنة غير المالية المعينة)، فإن قواعد ولوائح التطبيق المنقحة، والمبادئ التوجيهية بشأن مكافحة غسل الأموال/مكافحة تمويل الإرهاب تورد تدابير بخصوص الوقاية والحرص الواجب فيما يخص زبائن معينين وأنشطة محددة، كالأشخاص المعرضين سياسياً، بمن فيهم أفراد أسرهم المباشرين وعلاقاتهم الوثيقة وشركاؤهم (انظر، على سبيل المثال، القاعدة 9-أ من قواعد وأنظمة التطبيق المنقحة). وفي حال ارتفاع خطر غسل الأموال، يجب على الشخصيات المشمولة تطبيق متطلبات الحرص الواجب المعزز، أو عند الاقتضاء، الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة.

ويجري إبلاغ المؤسسات المالية بهويات الأشخاص ذوي الخطورة العالية بواسطة تميمات تصدرها هيئات الرقابة (المصرف المركزي، ولجنة الأوراق المالية والبورصة، ولجنة التأمين)، وتوجه إليها تعليمات بأن تبلغ، عند الاقتضاء، عن المعاملات المشبوهة المتعلقة بهؤلاء الأشخاص. وتجري هيئات الرقابة بانتظام فحوصاً للشخصيات المشمولة بغرض التحقق من وجود آليات لتحديد الأشخاص ذوي الخطورة العالية، ورصدهم والإبلاغ بشأنهم.

وتحدد المادة 9 (ب) من قانون مكافحة غسل الأموال، والقاعدة 9-باء من قواعد ولوائح التطبيق المنقحة، متطلبات حفظ السجلات، التي تنص على جملة أمور من بينها وجوب الاحتفاظ بسجلات المعاملات لمدة خمس سنوات من تاريخ المعاملات، والاحتفاظ بسجلات تحديد هوية الزبائن وملفات الحسابات والمراسلات التجارية لمدة لا تقل عن خمس سنوات اعتباراً من تواريخ إقفال الحسابات.

وبموجب دليل لوائح المصرف المركزي (المادة X806.2.p) والقاعدة 9-ألف-3 من قواعد ولوائح التطبيق المنقحة (كيانات الشركات أو المصارف الوهمية وكيانات الأسهم لحاملها) يحظر إنشاء المصارف الوهمية. وتقضي القاعدة 9-ألف-3 أيضاً من الشخصيات المشمولة بأن تتجنب إقامة علاقات مع المؤسسات المالية الأجنبية التي تسمح للمصارف الوهمية باستخدام حساباتها. كما تحظر القاعدة 9-ألف-2 (أعمال المصارف

المراسلة) دخول الشخصيات المشمولة في علاقات مصارف مراسلة مع مصارف وهمية أو مواصلة تلك العلاقات معها، وتشترط أيضا على الشخصيات المشمولة كفالة أن المؤسسات المالية المجيبة لا تسمح للمصارف الوهمية باستخدام حساباتها.

ويلزم جميع الموظفين والعاملين العموميين بالإفصاح عن مصالحهم المالية، بما في ذلك الحسابات المودعة في المصارف، من خلال الإيداع المنتظم لبيانات الأصول والخصوم والأموال الخاصة. وتتاح هذه البيانات للفحص العمومي والاستتساخ، رهنا بالشروط المحددة في مدونة قواعد السلوك والمعايير الأخلاقية للموظفين والعاملين العموميين وفي المبادئ التوجيهية الصادرة عن مكتب أمين المظالم في المذكرة التعميمية رقم 03، مجموعة عام 2012. وتقوم المكاتب المحددة في القواعد بالتحقق من البيانات الواردة إليها. ويقود مكتب أمين المظالم ومكتب رئيس الجمهورية ولجنة الخدمة المدنية مشروعاً لتقديم البيانات إلكترونياً. وليس هناك في التشريعات ما يحول دون تبادل المعلومات المتعلقة بهذه البيانات مع الدول الأجنبية.

ولا يوجد تمييز بين الأصول والخصوم والمصالح التي يتعين الإعلان عنها في الفلبين وتلك المطلوب الإعلان عنها في الخارج.

ومجلس مكافحة غسل الأموال هو وحدة الاستخبارات المالية في الفلبين، وله صلاحية تلقي وتحليل ونشر الإبلاغات بشأن المعاملات المشبوهة، ومراقبة غسل الأموال، والتحقيق في قضايا غسل الأموال وإحالتها إلى الملاحقة الجنائية، وإقامة دعاوى المصادرة المدنية وإجراءات الانتصاف الأخرى.

*تدابير الاسترداد المباشر للممتلكات؛ آليات استرداد الممتلكات من خلال التعاون الدولي في مجال المصادرة؛ التعاون الدولي لأغراض المصادرة (المواد 53 و54 و55)*

يمكن للدولة والشعب السياسية المتفرعة عنها وغير ذلك من الأشخاص الاعتباريين (وفقاً لما تحدده المادة 44 من القانون المدني) أن يكونوا مدعين في الإجراءات المدنية المرفوعة لدى المحاكم الفلبينية (القاعدة 3 (أ) من قواعد الإجراءات المدنية). ولم يطبق هذا الحكم في قضايا تشمل حكومات أجنبية.

وينص كل من القانون المدني (المادة 2197) وقواعد الإجراءات المدنية (القاعدة 3، الفرعان 1 و 2) على الأضرار الفعلية أو التعويضية التي يجوز للقضاء الفلبيني التحكيم بشأنها. وترد أحكام مقابلة في قانون العقوبات المنقح (المواد 38 و100 و104) وقواعد الإجراءات الجنائية المنقحة (المادة 120).

وفي إطار إجراءات مصادرة الممتلكات المتأتية من جرائم غسل الأموال بمقتضى قانون مكافحة غسل الأموال، يجوز لأي شخص يدعي أن له مصلحة في تلك الممتلكات المطالبة بإعلانها ممتلكات عائدة له شرعياً (المادة 12 (ب) من قانون مكافحة غسل الأموال والمادة 35 من القواعد الإجرائية في قضايا المصادرة المدنية وحفظ الموجودات وتجميدها). وفيما يتعلق بالجرائم التي ينص عليها قانون مكافحة الكسب غير المشروع وممارسات الفساد، فإن المادة 9 منه (العقوبات المفروضة على الانتهاكات) تنص على حق الطرف المشتكي في استرداد قيمة موضوع الجرم في سياق الدعاوى الجنائية مع أسبقية على المصادرة لصالح حكومة الفلبين. وفيما يتعلق بكل الجرائم الأخرى، فإن الدولة الأجنبية، بصفتها شخصية اعتبارية بموجب القانون الفلبيني، تعتبر طرفاً حقيقياً ذا مصلحة، ومن ثم يجوز لها أن تكون طرفاً في قضية وفقاً لقواعد الإجراءات القضائية.

ويتطلب إنفاذ أوامر المصادرة الأجنبية وجود إجراءات قضائية، وذلك بالنظر لعدم وجود آلية للإنفاذ المباشر لأوامر المصادرة الأجنبية. وفيما يتعلق بعائدات غسل الأموال والجرائم الأصلية، فإن إجراء الدعوى الرئيسي الذي يتعين رفعه أمام القضاء هو التماس المصادرة المدنية (المادة 13 (ب) (3) من قانون مكافحة غسل الأموال والقاعدة 2 من القواعد الإجرائية في قضايا المصادرة المدنية وحفظ الموجودات وتجميدها). ويجب أن تشفع الطلبات بأمر صادر عن محكمة في الدولة المطالبة بمصادرة ممتلكات شخص أدين بجريمة غسل أموال في تلك الدولة

(المادة 13 (ب) (3) من قانون مكافحة غسل الأموال). ويعتبر الحكم أو الأمر الأجنبي قاطعاً في حال غياب الدليل على عدم وجود اختصاص قضائي، أو عدم إخطار الطرف، أو غياب أدلة على وجود تواطؤ أو احتيال أو خطأ واضح في القانون أو الوقائع (القاعدة 39 من المادة 48 من قواعد الإجراءات المدنية). وفي حال عدم وجود إدانة بغسل الأموال، تطبق المادة 13 (أ) من قانون مكافحة غسل الأموال، رغم أن شروط هذه المادة تقتصر على المساعدة في التحقيقات والملاحقات القضائية المتعلقة بجرائم غسل الأموال. ووفقاً لما أفادت به السلطات، فإن المادة 13 تنطبق على الجرائم القائمة بذاتها غير المرتبطة بغسل الأموال.

وحيثما لا يمكن تطبيق قانون مكافحة غسل الأموال، وفي غياب قانون بشأن المساعدة القانونية المتبادلة، فإن الفلبين تستجيب لطلبات استرداد الموجودات بالاستناد إلى معاهدات المساعدة القانونية المتبادلة القائمة، مع تطبيق قواعد الإجراءات المدنية (القاعدتان 38-39)، أو أنها تستجيب للطلبات المقدمة من خلال القنوات الدبلوماسية على أساس المعاملة بالمثل.

وحيثما وجد سبب محتمل لارتباط الممتلكات، محلية كانت أو أجنبية، بغسل الأموال أو بجريمة أصلية، يجب على مجلس مكافحة غسل الأموال أن يقدم، عن طريق مكتب المحامي العام، التماساً بالمصادرة من جانب واحد، وهنا تنطبق قواعد الإجراءات المدنية (المادة 12 (أ) (المصادرة المدنية) من قانون مكافحة غسل الأموال).

وفيما يتعلق بالمصادرة غير المستندة إلى إدانة، وبصرف النظر عن المادة 13 (ب)، فإن الفلبين تطبق من ناحية الممارسة العملية المادة 13 (أ) من قانون مكافحة غسل الأموال. بالإضافة إلى ذلك، وبموجب المادة 27 من القواعد الإجرائية في قضايا المصادرة المدنية وحفظ الموجودات وتجميدها، فإن تقديم التماسات المصادرة المدنية لا يستلزم تهمة جنائية أو إدانة مسبقة بغسل الأموال أو بجريمة أصلية.

ويجوز للفلبين تجميد أو حجز عائدات جرائم غسل الأموال بناء على أمر صادر من محكمة أجنبية أو، إذا لم يكن هناك حكم نهائي، على أساس طلب أجنبي للمساعدة القانونية المتبادلة، وذلك بواسطة تطبيق أحكام المادة 13 (أ) من قانون مكافحة غسل الأموال. بالإضافة إلى ذلك، يجوز للسلطات تعقب عائدات أي نشاط غير قانوني وتجميدها وتقييدها ومصادرتها بمقتضى أحكام المادة 13 (ب) (1) من قانون مكافحة غسل الأموال<sup>(3)</sup>. وكأمثلة على ذلك، ذكرت قضية الجمهورية ضد جبرون كرو وقضايا أخرى. ونتيجة المادة 10 من قانون مكافحة غسل الأموال للمحكمة، بناء على طلب من مجلس مكافحة غسل الأموال، إصدار أمر تجميد، بأثر فوري، لمدة تصل إلى 20 يوماً، وبالتحديد لغاية ستة أشهر بعد جلسة استماع موجزة. ولكن من حيث الممارسة العملية، فإن مجلس مكافحة غسل الأموال، يطلب بصورة مباشرة أوامر المصادرة والأوامر الأولية لحفظ الموجودات، مما يسمح بتقييد الممتلكات لفترة غير محددة (المادة 13 (أ) من قانون مكافحة غسل الأموال والمادة 11 من القواعد الإجرائية لقضايا المصادرة المدنية وحفظ الموجودات وتجميدها). ووفقاً لما أفادت به السلطات، فإن التدابير المذكورة تنطبق على الجرائم القائمة بذاتها التي لا ترتبط بغسل الأموال.

وحيثما تجاوزت التكاليف والنفقات التي تنطوي عليها معالجة الطلبات قيمة الموجودات المعنية، يبيت مجلس مكافحة غسل الأموال، بالتنسيق مع الدول الطالبة، بشأن ما إذا كان ينبغي المضي في المصادرة بالرغم من القيمة الدنيا للموجودات المعنية. وتتشاور الفلبين مع الدول مقدمة الطلبات على سبيل الممارسة المعتادة قبل رفع التدابير المؤقتة أو رفض المساعدة.

وتحمي حقوق الأطراف الثالثة الحسنة النية بموجب أحكام كل من المادة 12 من قانون مكافحة غسل الأموال، والمواد من 35 إلى 42 من القواعد الإجرائية لقضايا المصادرة المدنية وحفظ الموجودات وتجميدها، والمادة 1544 من القانون المدني.

(3) تعرف قواعد ولوائح تطبيق قانون مكافحة غسل الأموال لعام 2018 الأنشطة غير القانونية بأنها تلك الأنشطة التي تشمل "الجنايات أو الجرائم ذات الطبيعة المماثلة للأنشطة غير القانونية المذكورة آنفاً والتي يعاقب عليها بموجب قوانين العقوبات في البلدان الأخرى".

## إرجاع الموجودات والتصرف فيها (المادة 57)

تصدر عائدات جرائم غسل الأموال لصالح الفلبين، عن طريق مجلس مكافحة غسل الأموال بوصفه مقدم التماس، في حال رجحان البيئة (المادة 12 (ب) من قانون مكافحة غسل الأموال والمادة 35 من القواعد الإجرائية لقضايا المصادرة المدنية وحفظ الأصول وتجميدها). واستناداً إلى تلك الأحكام، يجوز للمحكمة أن تأمر بإرجاع الموجودات المصادرة إلى الدولة طالبة التي لها ملكية مشروعة أو إلى أي شخص آخر يدعي أن له مصلحة فيها، وتطبق هذه التدابير على قضايا غسل الأموال. ولا يوجد حكم بشأن الإلزام بإرجاع الموجودات المصادرة في القضايا المشمولة بالفقرة 3 من المادة 57 من الاتفاقية.

وتُحْمَل الممتلكات المراد إرجاعها التكاليف المترتبة على استرداد الموجودات، وذلك بناء على اتفاق مع الدولة طالبة. ويتم التوصل إلى القرارات المتعلقة بإرجاع الموجودات بواسطة ترتيبات مخصصة مع الدول طالبة. ولم تترجم حتى الآن اتفاقات رسمية بشأن تقاسم الموجودات مع بلدان أخرى. كما تتضمن المعاهدات الأحدث عهداً بشأن تبادل المساعدة القانونية أحكاماً تتعلق بتقاسم الموجودات.

## 2-3 التحذيرات التي تواجه التنفيذ

توصى الفلبين بما يلي:

- اعتماد تدابير لضمان جواز اعتراف سلطاتها المختصة بأوامر المصادرة الصادرة عن المحاكم الأجنبية وإنفاذها فيما يتعلق بجميع الأفعال المجرمة وفقاً للاتفاقية. وبصفة خاصة في غياب قانون بشأن المساعدة القانونية المتبادلة، يجب توضيح انطباق الفقرتين (أ) و(ب) من المادة 13 من قانون مكافحة غسل الأموال على الطلبات التي تنطوي على جرائم قائمة بذاتها لا صلة لها بغسل الأموال والجرائم الأصلية المتعلقة بغسل الأموال، وبصرف النظر عن إدانة الجاني بارتكاب جريمة غسل أموال، على نحو ما تقتضيه الفقرة (ب) من المادة 13 من قانون مكافحة غسل الأموال (الفقرة 1 (أ) من المادة 54، والفقرة 1 من المادة 55).
- فيما يتعلق بالتدابير المؤقتة (تحديد الموجودات، وتعبئها، وتجميدها ومصادرتها)، توضيح نطاق انطباق قانون مكافحة غسل الأموال على الجرائم القائمة بذاتها التي لا ترتبط بغسل الأموال، وبصفة خاصة جميع الأفعال المجرمة وفقاً للاتفاقية (الفقرة 2 من المادة 54 والفقرة 2 من المادة 55).
- النظر في اعتماد توجيهات إضافية للدول طالبة توضح بشكل أفضل المضمون المطلوب لطلبات استرداد الموجودات وإجراءات التشاور مع الدول طالبة في القضايا التي لا تنطوي على غسل الأموال وما يقترن بذلك من أنشطة (الفقرتان 3 و8 من المادة 55).
- توضيح نطاق انطباق قانون مكافحة غسل الأموال على الجرائم القائمة بذاتها غير المرتبطة بغسل الأموال، من أجل ضمان إمكانية إعادة الممتلكات إلى أصحابها الشرعيين السابقين في الحالات التي تنطوي على أفعال مجرمة بمقتضى الاتفاقية (الفقرتان 1 و2 من المادة 57).
- اعتماد تدابير تقضي بإرجاع العائدات إلى الدول طالبة في الحالات الموصوفة في الفقرة 3 من المادة 57.

## 3-3 الاحتياجات من المساعدة التقنية، التي حُدِّت من أجل تحسين تنفيذ الاتفاقية

- خلاصة الممارسات الجيدة والدروس المستفادة (المادة 53).